

وزارة الآثار والتراث

قرار رقم ٢٤٧ لسنة ٢٠١٤

وزير الآثار والتراث

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة

بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٩ :

وعلى موافقة مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٩/٥ :

وعلى ما عرضه الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار :

قرر:

مادة أولى - يُعتبر أثراً ويُسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية قصر رأس التين وملحقاته بالإسكندرية طبقاً لما هو موضح بالحدود والمعالم بالذكر الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

مادة ثانية - يُنشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠١٤/٦/٢٢

وزير الآثار والتراث

أ.د / محمد الدماطي

المجلس الأعلى للآثار

مذكرة إيضاحية

بشأن قرار وزير الدولة لشئون الآثار

بتسجيل قصر رأس التين وملحقاته بالإسكندرية

في عداد الآثار الإسلامية والقبطية

تنص المادة الأولى من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٦١ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون حماية الآثار ولائحته التنفيذية على أن : «يُعد أثراً كل عقار أو منقول أنتجه الحضارات المختلفة أو أحدهته الفنون والعلوم والأداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة وحتى ما قبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر وكانت له صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلاطات البشرية والكائنات المعاصرة لها» .

كما تنص المادة (١٢) من ذات القانون على أنه : «يتم تسجيل الأثر بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة ويعلن القرار الصادر بتسجيل الأثر العقاري إلى مالكه أو المكلف باسمه بالطريق الإداري وينشر في الواقع المصرية ويؤشر بذلك على هامش تسجيل العقار في الشهر العقاري» .

وتنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على أن : «وفقاً لأحكام القانون ، يشكل الأمين العام لجنتين برئاسته هما (اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية) ، ويجوز له أن يضم إلى عضوية أيٌّ منها من يراه مناسباً من العاملين بالمجلس أو من خارجه أو من ذوى الخبرة أو من لهم اهتمام بشئون الآثار» .

وتنص المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لذات القانون على أن : «تختص اللجنتان وتصدر قراراتهما - كل في صدر اختصاصاتها - بالنظر في كل ما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخذ الموضوعات الآتية : ٣ - تحديد حرم الأثر وخطوط التجميل والمناطق المتاخمة ومحيط بيئه الأثر ، والأراضي المعترضة منافع عامة (آثار) والمطلوب إخضاعها» .

وقد جاء في محضر اللجنة التي شكلت بالقرار الوزاري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠١٢

لعاينة قصر رأس التين بالإسكندرية و المؤرخ ٢٠١٢/٩/١١ الآتي :

- ١ - القصر وملحقاته مشتملة على الحدائق والأفنية داخل أسواره الخارجية موزعة على مساحة ٢٢ فدانًا في القصر وملحقاته على مساحة ٣ أفدنة .
- ٢ - يُعد قصر رأس التين من أهم القصور الملكية التي شيدتها محمد على فهو يطل على شاطئ البحر المتوسط بمدينة الإسكندرية وقد شيد هذا القصر سنة ١٨٣٤ في عهد محمد على واستغرق بناء هذا القصر أحد عشر عاماً وتم افتتاحه رسمياً عام ١٨٤٧
- ٣ - القصر مبني على الطراز الأوروبي الذي كان شائعاً بمدينة الإسكندرية آنذاك حيث كان على شكل حصن تم تشييده في مكان أشجارتين لذا سمي بقصر رأس التين ولم يتبق من القصر القديم سوى الباب بدخله الذي أدمج في بناء القصر الجديد الذي أعاد بناءه الملك فؤاد على طراز يتنماشى مع روح العصر الحديث وأصبح مشابهاً لقصر عابدين .
- ٤ - القصر يحتوى على عدة مبانٍ تقع داخل محيط سور المحاط به وتمثل هذه المباني في مبني القصر الذي يضم الدور الرئيسي والأوسط - جناح الضيافة - جناح الإعلام - المرات الزجاجية التي تربط القصر ببني الأميرات ، مبني قصر الأميرات - المسجد المواجه للواجهة الرئيسية للقصر - محطة قطار السكة الحديد المرسى على الواجهة الخلفية مبني الأشراف (الرئاسة) وهو حديث - المداخل العمومية والسور المحيط بالقصر - حدائق القصر .
- ٥ - المبني مكون من بدرورم ودورين ويحتوى على عدة مبانٍ تقع داخل محيط الأسوار المحاطة به ويحتوى البدروم على غرف خدمات للقصر ويحتوى الدور الأوسط للقصر على جناح البرنسيسات .
- ٦ - للقصر عدة بوابات ومداخل أهمها البوابة رقم (١) حيث إنها من بقايا القصر القديم وتعرف بباب الشرقي وتتكون من سقف أعمدة جرانitiية تعلوها تيجان وتحمل عتبة من النحاس بها كلمات مأثورة عن العدل وأبحاث تراثية .

٧ - القصر وملحقاته وأسواره وبواباته بحالة معمارية وإنشائية جيدة وممتازة ولا يوجد ما يعيق تسجيله هندسياً وأثرياً .

وإذ قررت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٩ الموافقة على تسجيل قصر رأس التين وملحقاته بالإسكندرية في عداد الآثار الإسلامية والقبطية ، كما قرر مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته بتاريخ ٢٠١٣/٩/٥ الموافقة على تسجيل القصر المذكور في عداد الآثار الإسلامية والقبطية ،

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويترشّف الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار برفقه للتفضل بالنظر وعند الموافقة التفضل بإصداره .

الأمين العام
للمجلس الأعلى للآثار
أ.د / مصطفى أمين مصطفى